

المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع اشارة لما مطبق في العراق

علي حسين الدوغجي *

مقدمة :

بدأت في اوائل السبعينات دراسات في الدول المتقدمة حول ضرورة اهتمام المنشآت بالتأثيرات الاجتماعية التي تحدثها انشطتها كي يكون لهذه المنشآت اشطة جديدة بالاضافة الى انشطتها الاقتصادية وهنا يتطلب من المحاسبين العمل على وضع النظم اللازمة لقياس هذه الاشطة .

وتأسيسا لهذا فالدراسة تبدأ بنظرة بنظرة للمنجزات الانسانية التي ينظر تحقيقها في الفترة السابقة الى الوضع الحالي ، وما يتم تحقيقه من هذه المنجزات الانسانية ، اضافة الى الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه الوحدات الاقتصادية ومدى امكانية تحليل مشاكل قياس هذه الاشطة ذات الاثر الاجتماعي وهل بالامكان وضع نظام لقياس هذه الاشطة واعداد التقرير الاجتماعي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في العراق سواء كانت قطاع اشترائي او مختلط او خاص .

مشكلة البحث

لغرض الدخول في هذا البحث ستكون امام الباحث عدة مشاكل ، ولكن المشكلة الرئيسية ، هي التعرف على المطالب الاجتماعية للمجتمع في ضل بيئة معينة ، فكلما كان اهتمام الوحدات الاقتصادية بالاهداف الاجتماعية ، كان مطالب المجتمع بالاهداف الاجتماعية بصورة اكثر مما يسعى اليه ، ويأتي دور المحاسب في كيفية التعرف على هذه الاهداف وامكانية قياسها .

* مدرس مساعد/كلية الإدارة والاقتصاد /قسم المحاسبة/جامعة بغداد

المصانف البحث

1. التعرف على المسؤولية الاجتماعية في ظل تغيرات البيئة.
2. التعرف على المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ومجالاتها .
3. مشاكل القياس في المحاسبة الاجتماعية المالية .
4. معايير قياس الاداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية .
5. تقرير الاداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية .

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات :

تغير كل من المجتمع والمنشآت عما كان عليه من عقود سابقة ، ولقد ادى التغير في دنيا الاعمال والمجتمع الى كبر الفجوة الفجوة بين الطريقة الاقتصادية للمشروعات والمطالب الاجتماعية زادت بسرعة اكبر .

لقد دفعت الظروف المتغيرة نمطي الحياة بعيدا عن بعضهما مما جعل الطريقة القديمة للمشروعات في الدول المتقدمة لا تتسق مع الشروط الجديدة للمجتمع ، اذ انها كانت مناسبة وناجحة لوقتها ، والان اصبحت تاريخية لا تلائم المجتمعات الحديثة مثل : التخلص غير المفيد للنفايات الصناعية في الهواء والماء ، والتمييز العنصري عند اختيار العاملين وترقيتهم ، وعدم الاهتمام بأثر الشركة على المجتمع .

المسؤولية الاجتماعية للمشروعات هي النظام الوحيد القادر على ان يتفاعل بكفاءة مع الشروط الموجودة بالمجتمع ، فهي ضرورة في مجتمع متداخل به علاقات اجتماعية معقدة ، فالانشطة الاقتصادية في النظام الاجتماعي ترتبط ارتباطا " وثيقا " بكل شيء في النظام ، بحيث يصبح من الضروري ان يلتزم المشروع بمسؤوليته الاجتماعية ازاء كل هؤلاء الذين يؤثر فيهم ، ولا يمكن للمشروع ان يعزل نفسه في تخصص معين . مثال على ذلك ان يعتبر نفسه منتجا " اقتصاديا " فقط ، وذلك لان انشطة تمتزج بكل المجتمع

المسؤولية الاجتماعية في ظل تغيرات البيئة :

على مر السنين يشمل التغير حاجات الناس ووظيفة الإدارة والنظام التجاري والاقتصادي والمجتمع بعمومه .

1. التغيير في حاجات الناس :

في الماضي سادت مشكلة تدخل والامن الاقتصادي نمط حياة في الدول المتقدمة ولما كان المشروع وحدة اقتصادية تقدم مزاي اقتصادية فقد كان النظام متفقا مع الرغبات الانسانية ، وكان مقبولا بالرغم من بعض التغيرات الدورية فيه صعودا وهبوطا من جهة نظر الجماهير . اما اليوم ادى نمط الحياة في الدول المتقدمة الى نمو رغبات ومتطلبات اجتماعية اكثر ، وعليه فقد اصبحت رسالة المشروع الاقتصادية غير متطابقة مع متطلبات الافراد ، وحيث ان متطلبات الافراد متغيرة ينتج عن ذلك ان الانشطة التي تقوم بها المشروعات يجب ان تتحرك نحو اهتمام اجتماعي اكثر حتى تبقى على حيوية المشروع ، وكلما كان المشروع قادرا على الاسهام في تلبية المتطلبات الاجتماعية كلما اتجه نحو النمو .

يتضح مما سبق ان انتاج البضاعة لم يعد الهدف الاساسي في النظام الاجتماعي حيث تتغير المتطلبات الاجتماعية ، وان هدف الانتاج يجب ان يتسق مع الاهداف الاجتماعية الخاصة بنوعية الحياة ، بما يؤدي الى روابط جديدة بين المشروعات والمجتمع ، تدفع بانشطة المشروعات لتحقيق الرغبات الخاصة بنوعية الحياة .

2. التغيير في وظيفة المصارعة :

بعد انفصال الملكية عن الادارة وتغير دور المالك الى الدور المستثمر الذي يفترق الى المعرفة التجارية فقد انتقل الاستثمار المباشر من الافراد للجماعات فاصبح للادارة دور اكثر تنوعا " واستقلالا " ، فاصبحت مسؤولية الادارة موجهة اساسا نحو الشركة وليس نحو المالك ، وبالتالي فهم يوازنون بين مطالب جماعات كبيرة بطريقة تسمح باستمرار قيام الشركة بعملها بكفاءة معقولة ، ولم يعد المعيار النهائي لنجاح الادارة هو الربح بل الاداء الكلي (TOTAL PERFORMANCE) وبدلا من تعظيم الربح بالطريقة التقليدية فان وجة النظر الجديدة تبحث عن ارباح معقولة في حدود قيود تفرضها جماعات ضاغطة في المجتمع مثل (حركة حماية المستهلك ، حركة المساومات بين البشر، حركة البيئة، حركة المصلحة العامة).

ونتيجة لذلك فان قرارات الادارة كثيرة ما تتضمن المطالب الاجتماعية والسبب في تأييد هذا التغير في دور الذي تقوم به الادارة هو ان المجتمع يؤكل الادارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لاستخدامها بحكمة حتى تنفع الجماعات المرتبطة بالمشروع بما في ذلك المالكين ، ويتوقع الادارة

ان تستثمر هذه الموارد وتوزع الناتج بحيث تكون المخرجات اكثر من المدخلات وهذه المخرجات للمجتمع ككل اكثر منها للمالك فقط.

3. التغير في المشروعات وفي النظم الاقتصادية :

احد مظاهر التغير من الملكية الصغيرة باعتبارها صورة اولية لنظم المشروعات الى صورة الشركات العملاقة ومظهرها اخر هو التغير من النظام تسوده المنافسة البحتة الى نظام يسوده تنافس احتكاري .

ففي الشركات المساهمة ليس من السهل تحديد خطوط المسؤولية لكون هذا النوع من الشركات يعمل على اساس من سياسات وقرارات جماعية سرعان ما تحتويها البيروقراطية التي يصعب فهمها او تتبعها ، فاذا صدر قرار بنقل مشروع قائم او إيقاف انتاج معين وتأثر شخص خارجي بهذا القرار لا يمكنه اقتحام البيروقراطية واسماع صوته . ولعمل المشاكل الخاصة بالمحافظة على البيئة ، وترشيد الاستهلاك تدل على وجود كثير من الموضوعات الخاصة بمسؤولية الشركة لم تحل بعد .

ان تضخم حجم المشروعات كان هاما لخدمة اسواق كبيرة وهو هام لايجاد تكنولوجيا معقدة ولتأمين راس المال ولكن كبير حجم المشروعات خلق مشاكل خاصة به ، فالقوة الاقتصادية والاجتماعية هي نتاج مباشر او غير مباشر لحجم العمل ، فبعض الشركات يسيطر على مدينته والبعض الاخر يسود التكنولوجيا والاخر يسود صناعية ما ، وبعض الشركات متعددة الجنسية وهي من الضخامة لدرجة ان حجم مبيعاتها يزيد على الدخل القومي لبعض البلاد .

وبسبب تأثيرهم الاقتصادي والاجتماعي يصبحون دولا اقتصادية تتنافس على الموارد مع المؤسسات السياسية وتؤثر فيها . وفي هذه البنية الجديدة يصبح من الطبيعي ظهور مشاكل المسؤولية الاجتماعية لان المسؤولية تصاحب القوة في النموذج التنظيمي للمشروعات . في ضوء هذه الظروف فان فكرة متابعة الربحية كمعيار وحيد للنجاح ليس كافيا ، فقد تضار البيئة ضررا كبيرا الافراد والمجتمع ككل .

4. التغيير في المجتمع :

يعتمد مستوى رفاهية الشعب على الإنتاج ، كما يلعب البحث العلمي دورا هاما في التقدم التكنولوجي ، وتحمل المشروعات الان مواقع استراتيجية عديدة في السلسلة المعقدة التي تم بها تقديم المنتجات والخدمات للناس وهذا يضع المشروعات في موقع يؤثر على نوعية الحياة ، بما يتبر موضوعات المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات.

ان المشروعات ساهم اساس في العبء المتزايد على البيئة الطبيعية فقد كانت البيئة بضاعة حرة يمكن للمشروع ان يستعملها عندما يريد وينطبق ذلك بصفة خاصة على الهواء والماء ، حيث كانا عنصرين شائمين متاحين للجميع بما جعلها خارج حدود الاقتصاد ولا يدخلان ضمن قوائم الكلفة مما اعطاها القليل من الاهتمام . فمثلا شركة الحديد والصلب يمكن ان تستخدم الهواء او الماء لتضخ الفضلات فيها دون مقابل ، وبذلك تفادت المشروعات والعملاء كلفة تلوث الموارد الطبيعية ، وتحولت الكلفة الى المجتمع في صور كلفة اجتماعية . وكانت المشكلة صغيرة مادام العبء على المجتمع صغيرا فلما اصبح العبء كبيرا وجد المجتمع نفسه يتحمل عبئا وكلفة كبيرة لم يرغب في تحملها ، والنتيجة زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية .

يتضح مما سبق ان المسؤولية الاجتماعية للمشروع امر ضروري فرضته ظروف التغيير في البيئة الممثلة (في حاجات الناس ووظيفة الادارة والنظام التجاري والاقتصادي والمجتمع في عمومه) .

وبناء على هذه المسؤولية الاجتماعية فان المشروعات في قطرنا مطالبة بصفة عامة بتحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية مثل (تدريب العاملين ، تعيين المعوقين ، انشاء دور حضائنة ، تقديم الرعاية الصحية للعاملين ، تأمين العجزة والمتقاعدين ، اقامة مصايف ، اقامة مشاريع اسكان العاملين ، القضاء على التلوث ، رعاية البيئة الطبيعية والعمل على ازدهارها ، رعاية مصالح المستهلكين والمستثمرين والحكومة ، المساهمة في التنمية الاقتصادية) .

المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية وسبلاتها :

من التحليل السابق للمسؤولية الاجتماعية يتضح ان الاجاز الاجتماعي للشركات يكون قابلا للقياس والتقير .

وتعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كالاتي " تشير المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية الى تنظيم وقياس وتحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية للسلوك الحكومي والمشروعات الخاصة.

يتضح من التعريف اعلاه بان المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية توسع نطاق مجالات المحاسبة التقليدية التي كانت قد حددت النتائج الاقتصادية سواء في المجال المالي او الاداري او مجالات الدخل القومي لتشمل الجوانب الاجتماعية والتأثيرات الاقتصادية معا.

وقد اورد STEVEN C. DILLEY مجالات المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية وهي:

1. محاسبة اجتماعية مالية FINANCIAL SOCIAL ACCOUNTING
2. محاسبة اجتماعية ادارية MANAGERIAL - SOCIAL ACCOUNTING
3. محاسبة اجتماعية (مالية وادارية) للمشروعات التي لا تهدف الربح SOCIAL ACCOUNTING FOR NONPROFIT ENTITIES MANAGERIAL FINANCIAL
4. المراجعة الاجتماعية SOCIAL AUDITING
5. المحاسبة الاجتماعية للدخل القومي . ACC. NANTIONAL SOCIAL INCOM .

وسنتناول في هذا البحث النوع الاول فقط اي المحاسبة الاجتماعية المالية .
في البداية يطرح السؤال الاتي : كيف تتم المحاسبة في مجال المحاسبة الاجتماعية المالية ، بمعنى كيف يتم القياس وكيف يتم اعداد التقارير ؟
قبل الاجابة على ذلك يجب التطرق اولا الى المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية .

التكاليف الاجتماعية :

هناك من يرى ان طريقة القياس المباشر غير ممكنة وغير عملية في تحديد قيمة هذه الاضرار وبذلك يجب اللجوء الى طرق غير مباشرة تمكن من الوصول الى رقم كلفة يمكن اعتباره في ظل الظروف القياس الحالية بديلا للتكلفة الاجتماعية .

1. تكاليف المنع :

ويقوم هذا المفهوم على افتراض انه كلما قامت الشركة او المشروع بالاتفاق على منع التلوث مثلا كلما انخفضت الاضرار التي تصيب المجتمع ، وتكاليف المنع لا تكون عادة مساوية لقيمة الاضرار ، ومع ذلك فان تكلفة المنع تمثل افضل رقم تقريبي لقيمة الاضرار التي تصبب المجتمع ، والمهم في هذا المجال هو التوصل الى ارقام تعكس حقيقة التكاليف وذلك لغرض اثباتها في السجلات او التقارير المحاسبية ، ويغيد قياس التكاليف الحقيقية المخطط في اتخاذ قرار القبول او الرفض .

2. تكاليف التصحيح :

ويقصد بهذا المفهوم التكاليف التي يتحملها المشروع من أجل إعادة الشيء الى ما كان عليه او لاتشاء مورد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بنشاط المشروع ، ومثل ذلك التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل تطهير النهر من اثر التلوث بسبب ممارسة نشاط المشروع . ويؤخذ على هذا المفهوم بأنه يعتبر مفهوما غامضا نسبيا وذلك انه في كثير من الحالات قد لا يكون واضحا كيفية قياس تكلفة التصحيح او إعادة الوضع الى ما كان عليه ، مثال ذلك تكلفة تصحيح اثر الضوضاء ، وبذلك يرى البعض ان استخدام تكاليف التصحيح يقتصر على بعض الحالات .

لذلك لابد من تركيز الاهتمام على هذا النوع من التكاليف وملاحظة اعيبارات منها:

- أ. إمكانية التحكم وتخفيض الآثار والنتائج الفرعية غير المرغوب فيها للنشاط المشروع .
- ب. إمكانية حساب او تقدير التكاليف المالية من تلك الآثار والنتائج بقصد تحديد المسؤولية عنها .
- ج. احتساب التكاليف الاجتماعية ضمن التكاليف الاجمالية للمشروع وتوفير المعلومات المناسبة عنها حتى تكون ادارة المشروع على بينة عند اتخاذ القرار بممارسة النشاط .

قياس المنافع او العائد الاجتماعي :

يتم تحديد المنافع الاجتماعية محاسبيا على اساس قيمة الفوائد التي تحققت للمجتمع من خلال ممارسة المشروع لنشاطه ، وسواء كان هذا العائد اقتصاديا او غير اقتصادي ، والمنافع الاجتماعية تتضمن كل المنافع التي قام المشروع بتوفيرها للمجتمع وحصل على مقابل لها يحصل في مقابلها على ايراد .

والمجالات التي يمكن ان توجد فيها الاهداف الاجتماعية والتي يمكن من خلالها قياس الربحية او العائد الاجتماعي.

1. عائد صافي الربح :

حيث يعتبر احد مؤشرات قياس الاداء سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل ممثلا عدم التعرف على المشكلة الاجتماعية يؤثر على الربح لذلك نجد ان المبيعات تنخفض نتيجة لعدم توجيه الاهتمام الى نوعية السلعة او الخدمة المنتجة او عدم التعرف على رغبات المستهلكين ورد ود الفعل الخاصة بهم تجاه المنتج .

2. عائد مساهمة الموارد البشرية :

حيث يعكس هذا المؤشر أثر الأنشطة التنظيمية على الموارد البشرية الخاصة بالتنظيم ومن تلك الأنشطة اجراءات التعيين ، برامج التدريب ، مهارة العاملين وخبرتهم ، الضمان والاستقرار الخ .

3. عائد المساهمة الخاصة بالجمهور :

ويمثل ذلك المساهمة في اعمال الخير ، مثل التعليم ، المساهمات في نقل العاملين ، توفير فرص عمل متكافئة .

4. مساهمة البيئة :

وذلك من خلال التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية ، مثل الضوضاء وتلوث الماء والهواء استغلال التكنولوجيا الحديثة في تقليل الفاقد والضائع .

5. عائد المنتج او الخدمة :

ويتخلص هذا في دور المنتج او الخدمة في اتباع رغبات المستهلك ، مثل ذلك منفعة المنتج او الخدمة او التعرف بها .

مشاكل القياس في المحاسبة الاجتماعية المالية :

لاشك ان هنالك صعوبات تجابه المحاسبين عند القياس والتقارير في المحاسبة الاجتماعية المالية ، وعادة تتضمن مشكلة القياس مايلي :

- ما هي الأنشطة التي يمكن قياسها .
- المعايير المستخدمة في قياس الأنشطة .
- الاجراءات التي ستتبع في القياس .
- ما هي الأنشطة التي يمكن قياسها :

حاول عدد من الباحثين تحديد الأنشطة الاجتماعية التي ستقاس وذلك عن طريق دراسات ميدانية ، فمثلا دراسة مقارنة التعرف على نوعية الاداء الاجتماعي للشركات في دول المانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الامريكية .

ولقد قدمت هذه الدراسة رؤية هامة للطرق التي تحدد العلاقة بين المجتمع والشركة وكيفية الاستجابة لها في هذه الدولة . وقد تبين من الدراسة انه في فرنسا اتصب الاهتمام الاجتماعي على

بيئة العمل في الشركة والحالة الاجتماعية والاقتصادية للعاملين ، اما في المانيا وكندا فالاهتمام يتضمن الموضوعات المتعلقة بالبيئة ، وبظروف العاملين برغم ان العامل الاخير ينال في كندا عناية اكثر منه في المانيا ، اما في الولايات المتحدة الامريكية فالاهتمام مركز على البيئة اساسا ، اما ظروف العمل ومركز العاملين فلم تؤخذ في اعتبار كجوانب من اداء الشركة الاجتماعية فيما عدا الاهتمام بمركز المرأة والاقلية ومشكلة التعصب اما الدراسات النظرية فتناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء من وجهة نظر الشركة او من وجهة نظر اصحاب المصالح المختلفين او من وجهة نظر المجتمع.

ولقد انتهت هذه البحوث الى ان البرامج الاجتماعية تتعلق بصفة عامة بمجالات (العاملين ، البيئة ، المنتج ، المجتمع) .

اما في العراق فقد قام الباحث بعدة زيارات لبعض المنشآت والدوائر واطلع على الميزانيات والقوائم الختامية وقد تبين للباحث بان مفهوم المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية غير مطبق في العراق ، كما لم تقم دراسات ميدانية او نظرية بهذا الشأن . ان الدراسة التي قام بها الباحث قد شملت بصورة خاصة وزارة الصناعة حيث لها خصوصية اiban فترة الثمانينات ، وقد اتصل ببعض المسؤولين في الوزارة واجرى مناقشات حول مدى الاهتمام الذي تقدمه المنشآت الوزارة خارج عن الهدف الاساسي الذي انشأت من اجله .

وقد تبين ان الاهتمام كان مركزا في مجال العاملين ، حيث تقوم منشآت الوزارة بتقديم الخدمات الاتية :

- الاسكان : حيث تقدم ما يتوفر لديها من مساكن او شقق لعدد محدود من المنتسبين سواء كانوا داخل المحافظات او في الاقضية والارياف لقاء بدل ايجار رمزي .
- النقل : حيث تقدم لكافة منتسبي الوزارة دون استثناء وبدون مقابل (مجانا) ويكون من اماكن سكن العاملين الى اماكن العمل وبالعكس .
- المعالجة الطبية : وتقدم لكافة منتسبي الوزارة مجانا .
- خدمات اخرى : حيث تقدم منتسبي المنشآت خارج المحافظات ، مثل بناء المدارس ورياض الاطفال والنوادي والمساح والمنازل ، كما يتم منح بعض العاملين في المنشآت الوزارة قطع اراضي سكنية مع منحة 3000 دينار واطافة الى القرض العقاري للبناء بدون شروط وبمبلغ 6000 دينار .

صعوبات تحديد الأنشطة الاجتماعية للمنشأة :

1. الأهداف الاجتماعية غير محددة بدقة :

إن غموض الأهداف الاجتماعية على نقیض وضوح الربح الاقتصادي الذي يعرفه مديرو الأعمال ومتخذوا القرارات . فإذا كان مديرو الأعمال يهتمون بالأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية ، فإنه يجب أن تتم المحاسبة عن الأداء الاجتماعي كما تم عن الأداء الاقتصادي . وحتى يمكن المحاسبة عن الأداء الاجتماعي يلزم وجود تعريف واضح ومحدد للأهداف الاجتماعية لاتخاذ الإجراءات المناسبة . إن صعوبة تحديد الأهداف يرجع للاتي :

• طبيعة الموضوعات الاجتماعية :

فمثلا إن الموضوعات التي كانت ذات مغزى اجتماعي في الماضي قد لا يكون ذات أهمية مستقبلا ، فكلما أمكن التحكم في بعض المشاكل الاجتماعية فإن أهميتها تقل وتظهر أهمية مجموعة أخرى ، وإن هذا التغير في الموضوعات هدف يصعب إصابته .

• فكرة الأهداف الاجتماعية :

يعبر عنها عادة بأهداف أو مصالح المجتمع ككل ولكن للناس مصالح مختلفة ، ومزايا جماعة معينة قد يكون لها تأثير ضار لجماعة أخرى ، وإن المجتمع ليس كلاً متجانساً في أهدافه لذلك فإن التعرف على الأهداف والأفعال الإنسانية شيء ضروري وصولاً إلى أهداف اجتماعية شاملة للمجتمع ككل تكون ضمن عملية اتفاق جماعي .

2. عدم تحديد المسؤول عن وضع الأهداف الاجتماعية :

قد يشار السؤال الاتي :

هل كل شركة تضع أهدافها الاجتماعية بواسطة إداريتها وبناء على اختيارهم أم إن مصدر التوجيه يكون خارجياً ؟

الجواب : أنه من الصعب على مديري الشركات اتخاذ قرارات بالأعمال المرغوبة اجتماعياً للأسباب الآتية :

أ. صعوبة التنسيق بين الجهود المبذولة بواسطة العديد من الشركات .

ب. الاعتقاد بأن مديري الشركات يمكنهم أن يتوصلوا ولو بالحد الأولي من الدقة إلى الإجماع العام بشأن الاهتمامات الاجتماعية وأولوياتها هو شيء بدون أساس .

- ج. ان تفويض هذا الامر الى مديري الشركات قد يكون ضارا حيث تضع افراد المجتمع في موقف تابع لرغبات مديري الشركات بصورة خطيرة .
- د. هنالك تساؤل هام : هل يمكن الاعتماد على مديري الشركة في ادراك المسؤولية الاجتماعية ادراكا كافيا وطوعية خاصة في الفترات الاقتصادية الصعبة .
- هـ. اذا كان مديرو الشركة يخدمون مصلحة المجتمع ككل فالامتداد المنطقي غل هذا المفهوم هو ضرورة خضوعهم لرقابة القائمين على مصالح الجمهور (الحكومة) .

ويرى الباحث يانه بالامكان تحديد الاهداف الاجتماعية من خلال الجهات العراقية المتخصصة بدراسة قوائم البرامج الاجتماعية المقترحة بالمشروعات ، ثم يعاد تصنيف هذه الاهداف مجتمعة طبقا لاولوياتها ووقت ادائها ، بحيث يمكن تحديد الاهداف المطلوبة ، وتفادي التكرار في الاداء الاجتماعي ، وتحديد خطوات الاداء التي تتم بواسطة المشروعات المحددة ، وان لا تترك لعشوائية المشروعات ، وان يعاد النظر بهذه الاهداف من فترة لآخرى بهدف تعديلها بما يتفق والطبيعة المتغيرة للاهداف الاجتماعية مع الاعتراف بمسؤولية الدولة ، مع طرق معالجة المشاكل الاجتماعية التي تقابل المشروعات مثل : الحد الأدنى للاجور ، الامن الصناعي اجراءات التوظيف العادلة ، الدعم والتسعير ، تلوث الهواء والماء .

معايير القياس الاجتماعي :

- أورد R.H.ANDERSON مجموعة المعايير التي تفيد عند تصميم اجراءات وادوات القياس للمحاسبة عن المسؤولية والاجتماعية وكالاتي :
- أ. مفيدة لمتخذي القرارات ، وهم الاطراف التي تتأثر بالبرامج الاجتماعية ، ويتطلب هذا المعيار اجراءات وادوات شديدة التنوع .
- ب. ان المعلومات الصحيحة لجميع الاطراف يجب ان يكون بسيطة كي يسهل فهمها .
- ج. القابلة للتكرار وامكانية الاعتماد عليها وامكانية المقارنة .
- د. القبول العام .
- هـ. ان يكون القياس الاجتماعي جزء من نظام المعلومات الداخلي بحيث تكون النتائج في متناول اليد .
- و. سهولة الاجراء وامكانية القيام به ، بمعنى انه من الممكن اجراء عملية القياس في حدود التكلفة المعتادة والقيود الموجودة في النظام المعلومات .

ز. تقدم معلومات مفيدة .

ح. الاستجابة للتغيرات الاجتماعية في المستقبل .

ط. الاستفادة ما أمكن من رأي الخبراء ولا يمكن للمحاسبين وحدهم تقديم كل الخبرات المتنوعة .

ي. المرونة أي أن تكون بعض العمليات أو المعلومات مفيدة لأكثر من غرض .

ويرى الباحث مما سبق ضرورة توسع نطاق المفاهيم المحاسبية الأساسية وإعادة ترتيبها لتصبح مفيدة ، حيث توجد حاجة ماسة للمرونة ، وهي لا تعتبر مبدأ محاسبياً مقبولاً فمثلاً أنه لا توجد حاجة لمفهوم الاستمرار والثبات ، طالما أن أهداف المسؤولية الاجتماعية متغيرة باستمرار . كما أن مفهوم الشخصية المعنوية قد يتغير ليضم بالإضافة إلى الشركة الأطراف الاجتماعية المختلفة التي تتأثر بالعمليات الاجتماعية والتي قد تكون متغيرة أيضاً .

إجراءات القياس المحاسبي الاجتماعي :

قامت محاولات متعددة بشأن القياس المحاسبي ويقترح الباحث الآتي :

بعد أن يتم تحديد البرامج الاجتماعية ، ومعايير القياس الاجتماعية تصبح المشكلة الباقية خاصة بإجراءات القياس التي يجب أن تتكامل مع نظام المعلومات بالمشروع ، وتحدد مشاكل القياس الاجتماعي إلى نوعين هما :

أ. مشاكل مرتبطة بالتكاليف الاجتماعية .

ب. مشاكل مرتبطة بالمنافع الاجتماعية .

ولكون الربح هو الهدف الذي تسعى إليه الوحدات الاقتصادية والذي يتمثل بزيادة الدخل وتقليل التكاليف^٢، ونظراً لوجود تكاليف جديدة هي تكاليف للاغراض الاجتماعية مثل تكلفة حماية البيئة والتي تؤدي إلى التأثير على الربح المحقق .

فعليه يتطلب الأمر أن تقسم التكاليف (المصروفات) إلى نوعين :

النوع الأول : تكاليف (مصروفات) لازمة لتدعيم المبيعات بهدف توليد الربح .

النوع الثاني : تكاليف أخرى (مصروفات) لتدعيم الهدف الاجتماعي .

فإذا كانت على الشركات مسؤولية تمتد وراء تحديد الربح ينتج من ذلك ان حملة الاسهم لا يكونوا اصحاب الحق الوحيد على الربح ، بل يجب ان يؤخذ في الاعتبار بجانب ذلك مثلا حقوق الموظفين باجر فوق المعدل والمصروفات على البيئة ولغرض انجاح هذا النظام يتطلب بالضرورة تغيرات هامة في قانون الشركات ، وفي التفاصيل المحاسبية .

يطرح التساؤل الاتي : من الذي يقوم بتخصيص المصروفات بين النوعين الاول والثاني؟ الاجابة على ذلك هم حملة الاسهم ، وعادة يقترح المديرون معدلات لتوزيع الارباح فالمطلوب منهم بدلا من ذلك ان يقدموا بتخصصات لكل من (تطوير العمل ، تقسيم الارباح ، مصاريف مكافحة التلوث ، مصاريف الحفاظ على البيئة ، مصاريف لصالح العاملين ، مصاريف لحماية المستهلك مصاريف المسؤولية قبل المجتمع) .

وعلى ضوء هذه المتغيرات يبقى الاستمرار في حساب الربح التقليدي ، كما كان في الماضي جنبا الى جنب مع حساب التخصصات الجديدة من الفائض .

• اما التساؤل الاخر فهو الذي يتعلق بالقياس الاجتماعي في محاولة قياس منافع البرامج الاجتماعية ، بمعنى معرفة هل المبالغ التي صرفت على البرامج الاجتماعية قد استخدمت بفاعلية ؟ هل النتائج المرجوة او الفوائد قد تحققت ؟

يرى الباحث انه يتطلب اولا تحديد مثلا البيئة النقية الخالية من التلوث بدلا من تحديد التكاليف النقدية اللازمة لا قامة ضوابط لحماية البيئة . كما انه ليس من الضروري تحديد المنافع الاجتماعية نقديا ، حيث انه بالامكان اتباع طرق بديلة تقدم بيانات مفيدة لا تقل اهمية عن البيانات النقدية مثل على ذلك :

- تأثير اقامة مشروع جديد في المنطقة المهجورة .
 - عدد الارطال من الهواء التي تم التخلص منها نتيجة للاتفاق الاجتماعي .
 - مدى ارتفاع نسبة العاملين من النساء الى العدد الكلي للعاملين .
- ويرى الباحث بان فكرة القياس الاجتماعي كوظيفة محاسبية تتخلص بالاتي :
1. توافر امكانية القياس النقدي للتكلفة الفعلية للبرامج الاجتماعية سواء كانت تكلفة اجتماعية خارجية (مدفوعة بواسطة المشروع مباشرة او في شكل ضرائب) او تكلفة اجتماعية داخلية .
 2. لا توجد وسيلة لقياس مزايا المشروعات الاجتماعية قياسا نقديا موضوعيا واي قياس نقدي لا يمكن الا ان يكون ذاتيا ، وان كان من الممكن التعبير عن المنافع الاجتماعية بنتائج وصفية او كمية كما في الامثلة السابقة .

3. لا يمكن تحديد زيادة المزايا الاجتماعية عن التكلفة النقدية للبرامج الاجتماعية ، بدون وحدة قياس موحدة لكل من التكاليف والمنافع ، وليس هناك وسيلة لمقارنة تدفق المنفعة الاجتماعية في مقابل التضحية بمنفعة أخرى بالنسبة لعمل معين ، وبالتالي ليس هناك تحديدا له مغزى يمكن ان يتم عن الاجاز الاجتماعي العام للشركة .

4. للتعبير عن العمل الاجتماعي في المحاسبة هو تقديم يوضح التكلفة النقدية للبرامج الاجتماعية ، ومدى تطابقها مع المتطلبات القانونية طالما ان القناة المناسبة للاتصال باهتمامات الجمهور تكون عن طريق الحكومة ، والسياسة العامة ، والقوانين بحيث يمكن ايجاد توازن بين أنشطة الشركات الهادفة للربح والاهداف الاجتماعية .

تقارير الاعداء الاجتماعي للشركات :

يعرف التقرير الاجتماعي كالآتي :

تقدم التقارير الاجتماعية معلومات (الفئات متعددة) تتعلق بتأثير أنشطة الشركة على المجتمع. يلاحظ من التعريف ان التقرير الاجتماعي قد يخدم عددا مختلفا من الهيئات ، وهو من المشمول بحيث يسمح باضافة جميع عناصر المجتمع . ومن المستحيل التنبؤ عن اي الجماعات ستكون أكثر ايجابية او رغبة في المعلومات الاجتماعية للشركات ، ولكن هناك عدد كبير من المنتفعين سواء من داخل المشروع او خارجه ، ومن الضروري ان بعض الجماعات ستكون أكثر اهتماما باداء احدى الشركات عن غيرها ، ومدى الاهتمام والحاجة للمعلومات يكون عرضة للتغير باستمرار .

فالتقارير الاجتماعية تقدم رؤية لاهداف الشركة وسياستها وبرامجها وادائها فالاثر الاجتماعي لذلك على جميع الاطراف المعنية .

الاهداف التقارير الاجتماعية للشركات :

اذا كان من الممكن الوصول الى صورة وطريقة للتقارير الاجتماعية يجب اولا ان تأخذ اهداف التقارير الاجتماعية في الاعتبار ، فيطلب التفكير بدلالة اهداف الشركة ، والاهداف الاجتماعية . فمن حيث اهداف الشركة يجب ان تخدم التقارير الاجتماعية هدفين هما :

• الصورة العامة للشركة – والمسؤولية الاجتماعية :

فهنا يستوجب للتقارير ان تهتم بتحسين الصورة العامة للشركة بهدف قبول المنتجات وتكوين سمعة طيبة وتفادي الاجراءات المضادة للشركة ، مثل العقوبات القانونية كما ان التقرير الاجتماعي

قد يقدم للتعبير عن احساس المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية ، وحتى يكون المجتمع على علم بسلوك الشركة وتأثيرها .

• اما من حيث الاهداف الاجتماعية :

فيبدو انها تقدم نفس ما واجهت التقارير المالية وهي خدمة المستثمرين او خدمة المستثمرين وغيرهم ، ويمكننا القول انه يجب تعميم التقارير الاجتماعية بحيث تقدم معلومات مفيدة حتى يمكن تخصيص افضل لموارد المجتمع بين المنظمات . او يجب ان توضع التقارير لتعبير عن الهدف الخاص بالمستثمرين ودور الشركات التي تصرفت بالموارد التي قدمها المجتمع وتحت تصرفها للحصول الى مدى قيام الشركة بالتزاماتها الاجتماعية او بمعنى مدى اتساق الاداء الاجتماعي للشركة مع المعايير الاجتماعية .

التقارير الاجتماعية :

ان اعداد التقارير الاجتماعية يأخذ اتجاهين :
اما ان تعد عدد من التقارير النوعية التي يتصف كل منها بالمسؤولية او اعداد تقرير واحد عن الاداء الاجتماعي للشركة ككل .

وقد اقترحت عدة نماذج من اهمها :

أ.قائمة التشغيل الاجتماعية الاقتصادية:

وهي على نسق قائمة الدخول التقليدية ، وتقدم معها ويتم بواسطتها التقرير عن العمليات الاجتماعية (التي تمت في السنوات الحديثة) .
تعتبر قائمة التكاليف النقدية التي خصصت للقيام بمشروعات اجتماعية معينة او الاستمرار فيها ، مزايا للعمل الاجتماعي ، ويتم الإفصاح عن هذه المشروعات والتكاليف المرتبطة بها تحت نوع او مجال ما مثل (الجمهور ، البيئة ، الانتاج) والتكاليف المالية في كل مجال بالنسبة للمشروع التكلفة المرتبطة بهذا المجال التي كان يجب القيام بها ولكن لم يحدث .
وتوضع هذه العناصر في قائمة وتطرح الكلفة الكلية من المزايا ، فيكون الناتج هو صافي التحسنات او المقابل لكل نوع ، ثم تلخص نتائج الانواع لتعطي نتيجة عامة للسنة التي تضاف بطريقة تراكمية للسنوات السابقة بحيث يمثل الناتج صافي العمل الاجتماعي الاقتصادي حتى اليوم ، ان هذا الاقتراح يقدم وسيلة لقياس الاداء الاجتماعي والتقرير عنه ولكنه ينتقد للأسباب التالية :

1. التكلفة النقدية اللازمة للقيام بالمشروعات الاجتماعية ، او حتى الاستمرار في هذه المشروعات لا دخل لها بالفوائد الناتجة عن هذه المشروعات فمن الخطأ القول ان التحديد النقدي للتكاليف هو قياس للفوائد ، او حتى دليل على وجود فائدة (مزايا) لهذه الاعمال . فالتكلفة النقدية تعبر عن كلفة العمل الاجتماعي كميا وليس نوعيا (التقدم او التأخر الاجتماعي) .
- مثال ذلك الاتفاق في مجالات اجتماعية مثل (التعليم ، الصحة ، الخدمات ، ...) وفي نفس الوقت عدم قابلية قياس المزايا المرتبطة بهذه الامور الاجتماعية .
2. الاقتراح الخاص بان كلفة المشروعات التي لم تتم يجب الافصاح عنها هو امر شخصي بحت .
- وبسبب عدم وجود وسيلة لتحديد المقترحات وترتيبها على اساس من تحليل المزايا والتكاليف .

فكيف يمكن للمحاسب او المعنيين بالامر ان يقرروا اي المشروعات كان من الضروري القيام به ؟ والاجابة على هذا السؤال نحتاج لتحليل يلتمس طريقة بين اولويات المشروع من ناحية ومع مشكلة النقود من ناحية اخرى حيث كان من الممكن ان تستخدم في اغراض غير اجتماعية اي في خلق عمليات قابلة للكسب .

3. ان كلفة المشروعات التي لم تتم لا علاقة بينها وبين كلفة المشروعات التي تمت فليس هناك علاقة سببيه بين مجال المزايا وما يقابل تلك المزايا من تكاليف وبالتالي لا يوجد اساس لعقد المقارنة بينهما .

ب. قائمة الدخل الاجتماعي :

هنا يقوم الاقتراح بالتفريق بين المشروعات التي لا تهدف لتحقيق ربح وتلك التي تهدف الى تحقيق الربح .

في المشروعات التي لا تهدف لتحقيق الربح كالجامعات مثلا يتم تحديد الدخل الاجتماعي بمقابلة الايرادات الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية خلال الفترة المالية . تقوم هذه الدراسة على اسلوب الدخل المقارن بين قائمة الدخل في ضوء مبادئ المحاسبة المالية وقائمة الدخل الاجتماعي .

فمثلا إيرادات الجامعة طبقا لمفهوم المحاسبة المالية ومفهوم المحاسبة الاجتماعية يمثلها الجدول التالي :

قائمة الدخل التالية	قائمة الدخل الاجتماعية
الإيرادات	الإيرادات (المنافع)
المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة	منافع التعليم لعموم المجتمع
الرسوم المفروضة على الطلاب المنح	منافع الأبحاث للمجتمع
التكاليف	التكاليف
تكاليف التعليم	الرسوم المفروضة على الطلاب
تكاليف الأبحاث والمؤتمرات	تكاليف الأبحاث والمؤتمرات
المصارف الإدارية المختلفة	المبالغ المخصصة من الدولة
المساعدة المقدمة للطلاب	عناصر أخرى
صافي الربح (أو الخسارة)	الدخل الاجتماعي (أو الخسارة)

ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح ما يلي :

1. صعوبة القياس النقدي للمنافع الاجتماعية .
 2. غموض مفهوم التكاليف الاجتماعية ، حيث إن أغلب عناصر التكاليف الاجتماعية ما هي إلا إيرادات من وجهة نظر المحاسبة المالية قد يؤدي إلى صعوبة التفرقة بين التكاليف الاجتماعية وغير الاجتماعية والخلط بينهما .
 3. صعوبة تحديد المجتمع الذي ستنسب له التكاليف والمنافع الاجتماعية :
- أما المشروعات التي تهدف إلى تحقيق الربح فيحدد الدخل الاجتماعي ، بتعديل القيمة المضافة بعنصرين لهما مضمون اجتماعي كما يلي :

- × القيمة المضافة من إنتاج المشروع الاقتصادي
 - × + مخرجات مرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها
 - × - آثار غير مرغوبة اجتماعيا ولم يسدد مقابل لها
 - ×× صافي الربح الاجتماعي الاقتصادي (أو الخسارة)
- يقصد بالمخرجات المرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها المنافع الاجتماعية التي يقدمها المشروع ، مثل برامج العاملين وبرامج القضاء على تلوث البيئة .
- أما الآثار غير المرغوبة اجتماعيا فهي المضار الاجتماعية التي لم يسدد مقابل لها مثل : تلوث البيئة نتيجة لانشطة المشروع والمشاكل الصحية التي قد تسببها المنتجات .

ويؤخذ على هذا الاقتراح صعوبة القياس النقدي لكل من المنافع والتكاليف الاجتماعية حتى يمكن جمعها جبريا على القيمة المضافة من انتاج الاقتصادي والمقاسة طبقا لاساس الكمي النقدي . وبالرغم من اهتمام الهيئات العلمية والمهنية بالافصاح عن الاداء الاجتماعي للمشروعات الا ان هذا لم يكن منتشرًا بصفة عامة لدى الشركات في الدول المتقدمة حيث لم يحظ الافصاح الاجتماعي باهتمام كبير في بداية السبعينات ولكن بدأ حديثا ينال اهتماما اكبر في التقارير السنوية وتزايد عدد الشركات التي تفصح عن المعلومات الاجتماعية كجزء متكامل مع التقدير السنوي زيادة مطردة منتظمة.

تقرير عن الاداء الاجتماعي للمشروعات :

يمكن اعداد التقرير الاجتماعي عن الاسس التالية :

1. ان يهدف الى تقديم معلومات عن الاداء الاجتماعي لجميع الاطراف المعنية .
 2. ان يلتزم بمعايير الاداء السابق الاشارة اليها .
 3. ان يعتبر جزء متكامل مع التقارير السنوية ويستند بياناته من التقارير المالية التقليدية ، ويقدم معها .
 4. ان يعتبر نقديا عن التكاليف الاجتماعية ، اما المنافع الاجتماعية ليس من الضروري التعبير نقديا وكفي التعبير كيفيا او كمي .
 5. لا ضرورة للتقليد بالشكل التقليدي للتقارير المثل في المقابلة النقدية بين التكاليف والايادات .
- يتكون التقرير الاجتماعي الاقتصادي من قسمين :
- القسم الاول : وصفي (كيفي) وقد يحتوي على معلومات كمية ولكن غير نقدية حيث يتكون من وصف للاهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة ، ويبرز أنشطة الشركة لتحقيق هذه الاهداف وبقدر الامكان يدعم وصف هذه الأنشطة بالبيانات الاحصائية والرسوم البيانية ، ومن امثلة ذلك مايلي :

تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات ، تحقيق رغبات المستهلكين ، تطوير المنتجات ، رعاية مصالح العاملين ، رعاية الشؤون العامة .

القسم الثاني : كمي نقدي ، حيث يتضمن مجموعة من القوائم ، فبالاضافة الى القوائم التقليدية

(قائمة الميزانية وقائمة الدخل) ، سيتضمن البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي الاساسي ، وبيانات اجمالية بالمبالغ المتدفقة على البرامج الاجتماعية وكذلك قائمة بالحسابات الاجتماعية لتقديم معلومات خاصة تفصيلية عن الاثر الاجتماعي لانشطة الشركة ، كما يقترحها الباحث ادنا

والمعلقة بالنشطة احدى منشآت القطاع الاشتراكي للتعرف على جميع انشطتها خلال سنة 1989 وسنة 1990 وعلى التطور الذي أحدثته الشركة خلال فترة عدد من السنوات ، مع ملاحظة ان هذه القائمة لا تقدم اساسا لتقويم الاداء الاجتماعي للشركة (لا ستحالة ذلك) ولكنها تلقي الضوء على الاهداف الاخرى التي تسعى اليها في مجالات (العاملين ، المستثمرين ، البيئة ، والمجتمع) .

1990	1989	
		اولا : الشركة والعاملون
x	x	1.رواتب واجور نقدية
		2.مزايا مباشرة للموظفين والعاملين الحاليين
x	x	أ. منح ومكافآت وهدايا بالمناسبات
x	x	ب. اجور الاجازات
x	x	ج. منح وسلف زواج
x	x	د. دعم للاسكان والبناء
x	x	هـ. مكافآت تشجيعية
		3. مزايا مباشرة للموظفين والعاملين
x	x	منح وهدايا في المناسبات
		4. مزايا غير مباشرة للموظفين والعاملين
x	x	1. المساهمة في الضمان الاجتماعي
x	x	2. المساهمة في الضمان الصحي
x	x	3. المساهمة في التأمين على الموظفين
x	x	4. احتياطي تقاعد
		5. مزايا اخرى لجميع العاملين
x	x	1. تعليم وتدريب
x	x	2. وقاية ضد الحوادث
x	x	3.خدمات طبية
x	x	4.ماكولات ومشروبات اثناء العمل
x	x	5.نقل العاملين
x	x	6.ملابس العمل
x	x	7.اسكان العمال
x	x	8.بيوت لقضاء الاجازات في الاماكن السياحية
		المجموع
		ثانيا : الشركة والمستثمرين

×	×	أ. توزيع الأرباح
×	×	ب. منح
×	×	ج. فوائد السندات
		المجموع
		ثالثا : الشركة والمجتمع
		1. الشركة والحكومة
×	×	أ. ضرائب باتواعها
×	×	ب. رسوم باتواعها
(×)	(×)	ج. إعانات من الحكومة
		2. الشركة والجمهور
×	×	أ. منح للمعاهد والجمعيات
×	×	ب. خدمات للشباب
×	×	ج. مصروفات حماية البيئة
		3. الشركة وصيانة رأس المال الطبيعي (الموجودات)
×	×	أ. كلفة بحوث وتطوير
×	×	ب. صيانة رأس المال
×	×	ج. اندثار رأس المال الطبيعي
(×)	(×)	د. تكوين احتياطات
(×)	(×)	هـ. أرباح رأسمالية
×	×	و. خسائر رأسمالية
		المجموع

التنمية في القطر ومشاكل البيئة :

ان التنمية من انتاج الانسان فهو الذي يتحكم فيها وهو الذي يخطط لها ويرسم وجهتها ويحدد مستقبلها فاذا اردنا ان تكون هذه التنمية خير وبركة ونمو اقتصاديا سلميا من دون مردودات فيجب ان نقيم كل الخطوات التنموية ودراسة اثارها المتوقعة على الانسان والبيئة قبل المشروع في عملية التنفيذ ، ونشير بهذا الصدد صدور قانون حماية وتحسين البيئة رقم 76 لسنة 1986 الذي يهدف الى حماية وتحسين البيئة ومنع تلوثها ووضع السياسة العامة واعداد الخطط العلمية المبرمجة لحماية البيئة والصحة العامة من هذه الملوثات .

ففي مركز بحوث علوم الحياة التابع لمجلس البحث العلمي قسما يطلع بوضح الخطط العلمية والحلول اللازمة لمعالجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يقوم القسم بإجراء البحوث التطبيقية والدراسات لمشاكل البيئة المختلفة ووقايتها من التلوث باتوابعه الثلاث (الهواء ، الماء ، وتلوث التربة ورصد الملوثات البيئية) لمقارنتها مع ما يوجد في انحاء مختلفة من العالم لغرض تحديد مقاييس تتلائم مع البيئة العراقية للحد من التلوث بكافة اشكاله وحماية البيئة .

فالتنمية لا يمكن ان تستمر دون استغلال ثروات البيئة بشكل منتظم ورشيد والبيئة لا يمكن العيش فيها والتمتع بجمالها ان لم نحافظ عليها ونصونها من الهلاك والدمار ، فالتنمية تستفيد من ثروات البيئة وتستغلها دون استنزاف او اسراف في استهلاكها ، واخيرا فلا تنمية بدون المحافظة على البيئة.

ويلاحظ انه لا يستطيع مهما اخذنا من احتياطات ومعها خططنا وصممنا ان نمنع جذريا وكلنا كل الآثار السلبية للتنمية على البيئة ، فلابد من البعض الاضرار التي يجب ان تتحملها البيئة وتحاول استيعابها ، لذا من الضروري محاولة التقليل من هذه الاضرار بقدر الامكان والى الحد الادنى وتخفيف تأثيراتها على البيئة والاسان باستخدام الوسائل والسبل التي تحقق ذلك .

فقد صدر قرار يلزم كافة المنشآت التي تسبب مخلفاتها تلوث البيئة ان تعمل على معالجة هذا التلوث بغض النظر عن كلفة المعالجة .

يرى الباحث ان مساهمة الحكومة الحد من التلوث وكذلك قيام المنشآت الصناعية المساهمة بذلك ايضا ، وهو المردود الايجابي او العائد الاجتماعي الذي يحصل عليه الافراد المحيطين بهذه المنشآت ، سواء العاملين فيه او الساكنين في المنطقة القريبة من المنشآت .

مثال على ذلك احكام الرقابة الفعالة على كميات الملوثات المنطلقة في الهواء والمترسبة مع مياه الصرف ، ووضع الحدود الملائمة والمسموح بها ومراقبة المنشآت الصناعية للتأكد من تعقيدها بذلك .

اما على صعيد المشاريع الحديثة التي تقام فانه من الضروري اجراء دراسة تقويم البيئة عليها للتعرف على تأثيراتها البيئية المحيطة بواقع العمل ومشاكلها وطرق التغلب عليها مسبقا .

ولكي يتم تحقيق التنمية المثلى وفي نفس الوقت نحافظ على البيئة في قطرنا يمكن اتباع المقترحات الآتية:

1. اقامة توازن عادل بين التنمية والمحافظة على البيئة وذلك بدراسة البيئة لكل مشروع انمائي .

2. إقامة توازن بين جميع الأنشطة التنموية بحيث لا يصغي احدها على الجوانب الأخرى ، فمثلا يجب ان لا تكون التنمية الصناعية على حساب التنمية الزراعية .
3. التركيز على تنمية الانسان (المواطن) فهو الثروة الحقيقية الدائمة للوطن فإذا نضبت الموارد الطبيعية ضمن ائذاك وجود قدرة بشرية تستطيع الابداع والانتاج والاستفادة من التقنيات وتطويرها .
4. الاستثمار الرشيد لموارد البلاد والابتعاد عن الاسراف فيها خاصة انها بطبيعتها موارد غير متجددة .
5. دراسة التجارب الامامية للدول المتقدمة للاستفادة من ايجابياتها والابتعاد عن سلبياتها .
6. الاعتماد على النفس والقدرات الوطنية الذاتية لتحقيق التنمية السليمة .
7. تحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر والمشاركة العادلة للجميع في مكاسب التنمية .

المصادر

المصادر العربية :

1. د. اسماعيل محمد المدني ، من اجل وعي بيئي خليجي ، المطبعة الحكومية البحرين 1989 .
2. إد.جلال عبد الفتاح عبد العزيز / المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع المجلة المحلية لكلية تجارة الأزهر يناير 1981 .
3. مجيد جاسم سلمان / نظرة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ضل الفكر المحاسبي المعاصر / مجلة المحاسب ، العدد الاول السنة السابعة عشر ايلول 1986 .
4. د. محمد سمير عبد السلام الصبان / المحاسبة الاجتماعية كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الاول السنة الخامسة عشر - جامعة الاسكندرية 1978 .
5. د. محمد عبد المجيد / الاتجاهات الحديثة في المراجعة - مكتبة عين شمس القاهرة 1983 .

المصادر الأجنبية :

1. BIKK JAGGI AN ANALYSIS OF CORPORATE SOCIAL REPORTING IN GERMANY THE INTERNATIONAL JOURNAL AT ACCOUNTING VOL . 19 NO.2 , SPRING 1980 .
- 2.DAVID E. DUNNOCK SOCIAL RESPONSIBILITY IN PRACTICES COST & MANAGEMENT, SEP . OCT . 1973 .
3. AUDIT A SPECIFIC PROPOSAL , BUSINESS & SOCIETY REVIEW , WINTER 1972 . AUDIT A SPECIFIC PROPOSAL , BUSINESS & SOCIETY REVIEW , WINTER 1972
- 4.KEITH DAVIS , SOCIAL RESPONSIBILITY IS INEVUTABLE CALIFORNIA MANAGEMENT REVIEW , FALL 1976 VO. XIX NO.1.
- 5.KEITH DAVIS AND ROBERT L. BLOMSROM , BUSINESS AND SOCIETY ENVIRONMENT RESPONSIBILITY , THIRD EDITION HILL , NEW YORK 1975 .-MCGRAW
6. KAVASSERI V. RAMANATHAN TOWARD A THEORY OF CORPORATE SOCIAL ACCOUNTING THE ACCOUNTING REVIEW JULY 1976
7. LEE E. PRESTON , FRANCEIES REY , MEINOLF DIERKES COMPARING CORPORATE SOCIAL PERFORMANCE : GERMANY , FRANCE, CANADA AND THE U.S. CALIFORNIA MANAGEMENDREVIEW, SUMMER 1978 .
8. MICHEAL P. CERISANO , S.M.S. : SOCIAL MEASUREMENT A PRACTITIONERS PREVIEW C.P.A. -SESTEM FOR THE FUTURE JOURNAL MAY 1974 .
9. R.H. ANDERSON , SOCIAL RESPONSIBILITY , MEASUREMENT AND NOW ? COST AND MANAGEMENT , SEP- OCT 1979 .
10. RULPH ESTES , STANDARDS FOR CORPORATE SOCIAL REPORTING MANAGEMENT ACCOUNTING NOV. 1976 .

11. SEIDLER LEE J. DOLLAR VALUAR IN THE SOCIAL INCOME STATEMENT THE ACCOUNTING SAMPLER , ED BY THOMAS J. BURNS AND HARVEY S. HENDRICKSON , NEW YORK MCGRAW-HILL BOOK COMPANY 1976 .
12. STEVEN C. DILLEY , PRACTICAL APPROACHES TO SOCIAL ACCOUNTING C.P.A. JOURNAL FEB . 1975 .
- 13.SYBIL C. MOBLEY , THE CHALLENGES OF SOCIOSECONOMIC ACT THE A.R. OCT 1970 .
- 14.THOMAS C. TAYLOR THE ILLUSIONS OF SOCIAL ACCOUNTING C.P.A. JOURNAL JAN . 1976 ..

.....

